مقتل قائد عسكري يمني أمام منزله بريف تعز

قُتل قائد «اللواء 35 مدرع» التابع لـوزارة الدفاع اليمنية، العميد عدنان الحمادي، متأثراً بجراحه البالغة إثر تعرضه لإطلاق نار أمام منزله في مديرية المواسط جنوبي تعز.

وذكر مصدر محلي لـ«العربية.نت» أن العميد الحمادي تعرض لإطلاق نار أمام منزله في منطقة بني حماد، وأصيب مباشرة في الرأس والكتف.

ووفقاً للمصدر، فقد نُقل قائد «اللواء 35 مدرع» بعد إصابته للمستشفى في حالة صحية حرجة، غير أنه فارق الحياة لاحقاً.

من جهته، أكد رئيس البرلمان اليمني سلطان البركاني مقتل العميد عدنان الحمادي، مطالباً بكشف خيوط الجريمة.

وكتب البركاني، في تغريدة على حسابه في «تويتر» أن العميد عدنان الحمادي «كان له شرف المقاومة الأول للحوثيين في محافظة تعز، وإطلاق شرارة المقاومة، وقاتل ضد هذه العصابة الانقلابية المارقة حتى لقي ربه اليوم على أيد آثمة امتدت إليه غيلة وقتلته غدراً».

اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين بعدة مدن

مفاوضات لتشكيل حكومة جديدة مع تواصل الاحتجاجات في العراق

تشهد المحافظات الجنوبية في العراق تظاهرات كبرى، أمس الثلاثاء، ذلك في ظل انتشار أمني كثيف خاصة في محافظة ذي قار، لمنع وصول المتظاهرين إلى ساحة الحبوبي في الناصرية.

يأتي ذلك فيما تعمل القوات الأمنية لفتح بعض الطرق والمحال التجارية والمصارف المغلقة لأكثر من أسبوع، بينما أعلن البرلمان العراقي تأجيل جلسته المقررة اليوم حتى إشعار آخر.

في المقابل، أحكمت قوات العشائر سيطرتها على المنطقة للتصدي لاعتداءات قوات الأمن على المتظاهرين ومنع دخول مندسين، كما انتشرت في جميع الاتجاهات للسيطرة على الحدود الإدارية لذي قار وواسط وميسان والبصرة لسد الفراغ الأمني في هذه المحافظات.

وعلى خلفية الاحتجاجات، علّقت محافظة المثنى الدراسة لثلاثة أيام اعتباراً من اليوم، كما أفادت مصادر «العربية» و«الحدث» بوقوع اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرينَ في النجفَ.

وقد تم الاتفاق خلال اجتماع «تنسيقيات المظاهرات» و«قيادة الشرطة» و«وجهاء النجف» و«سرايا السلام» و«مديري الأجهزة الأمنية»، تم الاتفاق على نزول «سرايا السلام» بالزي المدني إلى الشارع للفصل بين المتظاهرينَ ومرقد الحكيم، على أن يُعتبرَ أيُّ متظاهر يخرج من ساحة الصدريين مندساً ويسلّم إلى الأجهزة الأمنية.

وتتواصل التظاهرات في بغداد ومدن جنوبية عدة ضد السلطات التي يعتبرون أن لإيران النفوذ الأكبر عليها، خصوصاً مع تواجد قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في البلاد حالياً.

وإذ تسعى القوى السياسية لإيجاد بديل عن رئيس الوزراء المستقيل، عادل عبدالمهدي، تحاول الكتل البرلمانية دراسة قانون انتخابي جديد يفترض أن يؤدي إلى مجلس نواب أقل عدداً وأوسع تمثيلاً.

لكن ذلك ليس كافياً بالنسبة إلى المتظاهرين، الذي يريدون إنهاء نظام المحاصصة الطائفية والإتنية في توزيع المناصب، حتى إن البعض يطالب بإنهاء النظام البرلماني.

وبعدما كانت مقتصرة على الدعوة الى توفير فرص عمل وخدمات عامة، تصاعدت مطالب المحتجين الذين ما زالوا يسيطرون على ساحات التظاهر، لتشمل إصلاح كامل المنظومة السياسية التي أسستها الولايات المتحدة بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003. وأصبح تغيير الطبقة السياسية المتهمة بالفساد وتبخر ما يعادل ضعف الناتج المحلي للعراق، الذي يعد بين أغنى دول العالم بالنفط، مطلباً أساسياً للمحتجين.

مظاهرات في العراق

«تحالف النصر» يحمّل حكومة عبد المهدي انهيار الوضع الأمني

حمّل «تحالف النصر» العراقي حكومة عادل عبد المهدي مسؤولية انهيار الوضع الأمني في البلاد.

ونقلت قناة «السومرية» عن النائب عن «تحالف النصر»، عدنان الزرفي، قوله إن «المجتمع العراقي دفع ثمناً باهظاً بسبب حكومة عادل عبد المهدي».

وأضاف الزرفي أن «عبد المهدي حوّل مطالب المتظاهرين من الخدمات إلى المطالبة بإسقاط النظام السياسي». وتابع: «انهيار الوضع الأمني في البلاد تتحمله حكومة عبد المهدي».

وصوّت البرلمان العراقي الأحد لصالح قبول استقالة عبد المهدي في أعقاب احتجاجات عنيفة مناهضة للحكومة بدأت منذ أسابيع. وجاء قرار عبد المهدي الاستقالة بعد دعوة وجهها آية الله علي السيستاني للبرلمان، لبحث سحب دعمه لحكومة عبد المهدي في سبيل القضاء على العنف.

وقتلت القوات العراقية ما يقرب من 400 متظاهر أغلبهم من الشبان العزل منذ بدء الاحتجاجات الحاشدة المناهضة للحكومة في أول أكتوبر الماضي.

واستخدمت قوات الأمن الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع لصد المتظاهرين، مما تسبب بخسائر فادحة.

وتمثل الاضطرابات التحدي الأكبر في العراق منذ سيطرة مقاتلي تنظيم داعش على قطاعات واسعة من الأراضي العراقية والسورية عام 2014.

أردوغان: ماضون في الاتفاق مع ليبيا ولن نتأثر بالمواقف الدولية

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أمس الثلاثاء، إن بلاده ستسير في تنفيذ الاتفاق مع ليبيا ولن تؤثر عليها مواقف فرنسا واليونان ومصر.

ووقعّت تركيا والسراج، الأسبوع الماضي، اتفاقيات حول تعزيز التعاون العسكري والبحري ودعم العلاقات العسكرية. وأثارت هذه الاتفاقيات جدلاً واسعاً وانتقادات داخلية، وحتّى توترات خارجية بين دول حوض المتوسط، كونها ستفتح لأنقرة الطريق لترسل المزيد من الدعم للميليشيات المسلحة المتحالفة معها وإشعال الصراع الليبي، وكذلك ستكون بوابة لاستغلال أنقرة لمصادر الطاقة الليبية والاستحواذ عليها. وعلى إثر ذلك وجه رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، الاثنين، خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، بشأن مذكرة التفاهم الموقعة من رئيس حكومة الوفاق فايز السراج مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، واعتبر أن المذكرة تمثل خطورة على الدولة الليبية ومستقبلها وأمنها.

كما وجه صالح خطاباً لأمين عام جامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بشأن مذكرة التفاهم ذاتها، وطالب أبو الغيط بعرض الموضوع على مجلس الجامعة، لكي يصدر قراراً بسحب اعتماده لحكومة الوفاق، واعتماد الجسم الشرعي الوحيد وهو مجلس النواب. وفي سياق آخر قال أردوغان ، قبيل قمة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في لندن إن تركيا ستعارض خطة الحلف للدفاع عن دول البلطيق إذا لم يقر الحلف بأن أنقرة تقاتل جماعات إرهابية.

وأردف أردوغان في تصريحات بأنقرة أن تركيا تتوقع دعما غير مشروط لتصديها للتهديدات الإرهابية.

كشف مصدر دبلوماسي تركي، الأربعاء الماضي، أن أنقرة ستقاوم جهود شركائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإقناعها بدعم خطة دفاعية للحلف تخص دول البلطيق وبولندا، وذلك لحين تلبية مطالبها فيما يتعلق بخطة للدفاع عن تركيا.

وكانت وكالة «رويترز» ذكرت قبل ذلك أن تركيا ترفض دعم خطة البلطيق وبولندا ما لم تحصل على مزيد من الدعم السياسي لمحاربتها «وحدات حماية الشعب» الكردية بشمال سوريا.

وتريد تركيا أن يعترف الحلف رسمياً بأن مقاتلي الوحدات، وهي المكون الرئيسي لقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من واشنطن، «إرهابيون» وتشعر بالغضب الشديد لأن حلفاءها قدموا دعما للوحدات.

«بوعزيزي» آخر يفجر احتجاجات وسط تونس

اندلعت احتجاجات غاضبة في بلدة جلمة التابعة لمحافظة سيدي بوزيد وسط تونس، حيث توفي شاب بعد أن أضرم النار في جسده، وذلك للتنديد بحالة الفقر واليأس والتهميش التي تعاني منها المنطقة.

ونهاية الأسبوع الماضي، أقدم الشاب عبدالوهاب الحبلاني (25 سنة) على وضع حدّ لحياته بعدما أضرم النار في جسمه، احتجاجاً على البطالة والفقر وغياب مورد رزق لعائلته، في حادثة تلتها احتجاجات غاضبة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في المنطقة وغياب التنمية وارتفاع نسب البطالة بين الشباب. واعتبر المحتجون أن السلطات فشلت في تحسين المستوى المعيشي للسكان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وشهدت البلدة أمس الثلاثاء حالة من الغليان والاحتقان، تحوّلت إلى مواجهات عنيفة بين الأهالي ورجال الشرطة، إذ خرج عدد من المحتجيّن وقاموا بإغلاق الشوارع وإحراق الإطارات المطاطية، بينما أطلقت الشرطة القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم. وتشير التوقعات إلى توسع الاحتجاجات نحو مناطق قريبة.

وقوبلت هذه الاحتجاجات والوضع المتوّتر، بصمت من السلطات، بينما تحدّثت مصادر من المنطقة لـ«العربية.نت» عن اعتقالات طالت عشرات من المحتجين وإصابات في صفوف آخرين.

وفي هذا السياق، قال النائب بالبرلمان عن جهة سيدي بوزيد، بدرالدين قمودي، إن الاحتجاجات التي لا تزال متواصلة، قوبلت «بردّة فعل عنيفة» من قبل الشرطة، التي اعتقلت عشرات المحتجين، وداهمت المنازل والمحلات التجارية والمقاهي وقامت بتخريب محتوياتها، كما تحدّث عن وقوع إصابات نتيجة الاستعمال المكثّف والعشوائي للغاز المسيل للدموع.

وتعيد هذه الحادثة إلى الأذهان حادثة محمد البوعزيزي، حين أحرق نفسه في الـ17 من ديسمبر 2010 في محافظة سيدي بوزيد، احتجاجاً على مصادرة الشرطة بضاعته، وهي الواقعة التي أدت إلى انتفاضة شعبية انتهت بالإطاحة بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011.

وبعد أكثر من 9 سنوات، يشتكي الأهالي من الأوضاع نفسها، رغم وعود الطبقة السياسية باختلاف توجهاتها بالتغيير نحو الأفضل، وتعهدات السلطات العليا في تونس، بدور أكبر للدولة في المناطق الداخلية المهمّشة.

ويقول القمودي الذي ينتمي لحزب «حركة الشعب» في هذا السياق، إن حادثة حرق الشاب عبد الوهاب الحبلاني لنفسه «تعرّي الواقع التنموي الهشّ بمحافظة سيدي بوزيد عامة وببلدة جلمة بصفة خاصة، حيث تزداد الأوضاع تعفناً في جميع المجالات، حيث تعرف البطالة أرقاماً قياسية لدى الشباب الحائز على شهادات علمية، الذين لا يزالون بانتظار تنفيذ الحكومات المتعاقبة على البلاد منذ عام 2011 وعودها لهم بالتشغيل».

وأشار القمودي، في حديث لـ«العربية.نت» إلى غياب التنمية في المنطقة وتعطلّ إنجاز المشاريع التي تمّ التعهد بها، فضلاً عن افتقادها للخدمات الأساسية على غرار الصحة، وهو القطاع الذي يعاني من أبسط وسائل العمل كنقص التجهيزات والكوادر الطبّية، وكذلك قطاع التربية، الذي يشتكي من مشاكل متنوعة أهمّها انهيار مباني المؤسسات التربوية وغياب المعدّات اللازمة للتدريس.

ارتفاع حصيلة ضحايا الحافلة السياحية إلى 27 قتيلاً

أعلنت وزارة الصحة التونسية، أمس الثلاثاء، ارتفاع حصيلة ضحايا حادثة الحافلة السياحية في محافظة جندوبة، إلى 27 قتيلا، بعد وفاة جريح متأثرًا بجراحه.

ونقلت وكالة الأبناء الرسمية، عن مسؤول الإعلام في الوزارة، شكري نفطي، أن 19 جريحا يقيمون حاليا في مستشفيات محافظتي باجة وتونس العاصمة، مبينًا أن 8 منهم بحالة حرجة.

وقال «نفطي» لوكالة الأنباء الرسمية، إن عدد ضحايا الحافلة السياحية التي تعرضت لحادث انقلاب شمال غربي تونس، الأحد، ارتفع إلى 26 حالة وفاة. وذكر أن الجهات المعنية بمستشفى شارل نيكول (بالعاصمة) شرعت منذ مساء الأحد، بتسليم جثامين الضحايا لعائلاتهم إثر الانتهاء من إعداد التقارير التي يشرف عليها الطب الشرعي والتعرف على هوياتهم. فيما ذكرت وزارة الصحة في وقت متأخر الأحد، أن 17 شخصا آخرين، أصيبوا بجروح في الحادث، وأكدت الوزارة أن جميع من كانوا على متن الحافلة تونسيون.

الحديدة: ميليشيات الحوثي تقتل 217 مدنياً خلال عام

قُتل 217 مدنياً وجرح 2152 آخرين في خروقات مليشيات الحوثي للهدنة الأممية منذ إعلانها في الحديدة يوم 18 ديسمبر 2018، حيث ارتكبت المليشيات أبشع الجرائم والمجازر الوحشية بحق المدنيين.

وتنوعت أساليب الخروقات والانتهاكات للميليشيات بحق المدنيين منذ اللحظات الأولى لدخول الهدنة الأممية حيز التنفيذ، حيث قامت باستهداف وقصف المدن والأحياء السكنية ومنازل المواطنين في الحديدة بمختلف القذائف المدفعية والأسلحة المتوسطة والثقيلة.

ولم تقتصر جرائم المليشيات إلى هذا الحد بل عمدت إلى الاستهداف المباشر للمواطنين وزرع حقول الألغام المنتظمة والعشوائية والعبوات الناسفة في الطرقات العامة والفرعية ومزارع المواطنين، وسقط على إثرها مئات القتلى وآلاف الجرحى المدنيين في مختلف مديريات محافظة الحديدة.

ومرّ عام من الهدنة الأممية العقيمة التي زادت خلالها معاناة أبناء الحديدة، ولم توفر لهم الهدنة أي حماية من بطش وإجرام ميليشيات الحوثي.

وفي الشهر الأول من الهدنة سقط من المواطنين 7 قتلى و88 جريحاً في مختلف مناطق ومديريات محافظة الحديدة، من الفئات العمرية المختلفة.

وفي مستهل عام 2019 واصلت مليشيات الحوثي ارتكاب سلسلة جرائمها الوحشية بحق المدنيين، ورفعت من وتيرة انتهاكاتها على امتداد مناطق ومديريات جنوب محافظة الحديدة وبشكل يومي.

وشهد يناير 2019 سقوط 25 قتيلا و224 جريحاً معظمهم من النساء والأطفال.

واشنطن تفرج عن مساعدة عسكرية لبيروت بقيمة 100 مليون دولار

لبنان: إصابة عسكريين إثر مواجهات بالحجارة مع معتصمين

أعلن الجيش اللبناني على «تويتر»، أمس الثلاثاء، إصابة عدد من العسكريين بجروح حين رشقهم معتصمون بالحجارة، أثناء قيام الجيش بفتح طريق الناعمة بعد أن أغلقه متظاهرون».

عناصر الجيش قاموا بإطلاق النار في الهواء، بعدما قام أحد المعتصمين بإطلاق النار في اتجاه العسكريين.

وميدانياً في لبنان، أغلق محتجون شركة كهرباء «قاديشا» و«مصلحة المياه» و«سنترال الميناء» في طرابلس.

كما قطع المحتجون الطريق بشكل كامل عند «مستديرة العبدة» ما تسبب في شل حركة السير من «عكار» إلى «المنية» و«طرابلس» شمال لبنان، وسط استمرار الاحتجاجات بمناطقَ مخَتلفة من بيروت.

وفي شأن آخر، أرجأت وزيرة الطاقة بحكومة تصريف الأعمال، ندى بستاني، مناقصة لشراء الوقود لمدة أسبوع لإتاحة المزيد من المنافسة وأسعار أفضل بعد أن تلقت عرضين من شركتين.

ورغم فكّ إضراب محطات الوقود، فإن اللبنانيين يتخوفون من عودة الأزمة في أي لحظة. فالشركات المستوردة تحتكر القطاع وتفرض شروطها مهددة المواطنين بالإضراب تارة وأصحاب محطات الوقود الذين لا يلتزمون بالإضراب بالتوقف عن تزويدهم بالوقود تارة أخرى.

فيما أكد وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، منصور بطيش، العمل على تخفيض معدلات الفوائد بحدود 50%، لافتاً إلى سحب المواطنين لنحو 4 مليارات دولار من المصارف منذ سبتمبر.

وأفرجت إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، بهدوء عن مساعدة عسكرية للبنان بقيمة 100 مليون دولار كانت قد جمّدتها من دون إعطاء أي تفسير، وفق ما أفادت مصادر لوكالات أنباء عالمية.

وقال مسؤول في الكونغرس طلب عدم كشف هويته لوكالة «فرانس برس» إن مكتب الإدارة والموازنة في البيت الأبيض قد أفرج عن المساعدة. كما أكد موظفون في الكونغرس والإدارة الخبر لوكالة «أسوشييتد برس». كما أكد مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأميركية لوكالة «رويترز» إفراج الولايات المتحدة عن المساعدة العسكرية للبنان.

وتم إصدار مبلغ 105 ملايين دولار من التمويل العسكري الأجنبي للقوات المسلحة اللبنانية الأسبوع الماضي، وأبلغ نواب الكونغرس بالإجراء.. كان الحديث عن تلك الأموال قد توقف في مكتب الإدارة والموازنة منذ سبتمبر الماضي، رغم أنها نالت موافقة الكونغرس بالفعل إضافةً إلى تأييد هائل من قبل وزارة الدفاع (البنتاغون) ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي.

ولم تكشف إدارة ترمب السبب الذي دفعها إلى تجميد المساعدة العسكرية للبنان، علماً أنها تمارس ضغوطاً على الحكومة اللبنانية لكي تنأى بنفسها من ميليشيا حزب الله الموالية لإيران.

احتجاجات في لبنان